

## المهنيون الفلسطينيون في لبنان: حالة استثنائية

محمود العلي

تمنح دولتهم المنافع ذاتها للعامل اللبناني. لكنَّ القانون لا يضع في الحسبان أنَّ اللاجئين الفلسطينيين ليس لهم دولة، وعلى ضوء ذلك، ظهرت هناك اجتهادات متضاربة رفضت إعطاء الفلسطينيين الحقوق المنصوص عليها في قانون العمل معللة ذلك بعدم توفر شرط المعاملة بالمثل ولعدم إمكانية إثبات توفرها مع أنَّ لبنان قد صادق على اتفاقية عام ١٩٥٨ بشأن القضاء على التمييز في العمل والمهنة. وأياً كان الوضع التقني في القانون، فقد ظهرت هناك حالات مقلقة إزاء الخطر المترتب من الناحيتين الإنسانية والأمنية على إقصاء الفلسطينيين من سوق العمل اللبناني. وبهذا، يمثّل السعي لمنح العمال الفلسطينيين الحق في العمل في المهنة الحرة في لبنان عنصراً محورياً في النضال نحو توفير الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

يقع الفلسطينيون في لبنان تحت مسمّى «أجانب» أو «مهاجرون» ما يجعلهم يعانون في سبيل حصولهم على العمل. وعلى العموم، بمقدور غير اللبنانيين الراغبين في العمل في مهنة ما في لبنان أن يحصلوا على العمل بما لا يتعارض مع «مبدأ المعاملة بالمثل» المطبق بين الدول. لكنَّ اللاجئين لن يستفيدوا من هذا المبدأ الذي ينطوي على افتراض وجود الدولة الأخرى المعترف بها قانوناً والتي تقيم علاقات متبادلة مع لبنان. ومن هنا، دفعت وزارة العمل اللبنانية مجلس الوزراء إلى الموافقة على تفسير القانون لاستثناء العمال الفلسطينيين من شرط المعاملة بالمثل على شريطة أن يكون الفلسطيني الراغب بالعمل مولوداً في الأراضي اللبنانية ومسجلاً رسمياً في سجلات وزارة الداخلية اللبنانية.

ومع ذلك، ما زالت المشكلات قائمة أمام الفلسطينيين. فمبدأ المعاملة بالمثل الذي يخوّل العمال الأجانب حق الحصول على تصاريح العمل أو تلقي منافع الضمان الاجتماعي يشترط أن

محمود العلي mmukhtar01@hotmail.com